

العوامل المؤثرة في جودة الاداء المحاسبي

د. زينب عبد الدائم مهدي

م/رئيس هيئة

ديوان الرقابة المالية

دائرة الشؤون الفنية والدراسات

فريق رقابة الجودة

المقدمة :

ظهرت الحاجة إلى المحاسبة نتيجة التطور المستمر في البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وتحول الملكية من الفردية إلى الشركات المساهمة وإنفصال الملكية عن الإدارة التي بدورها ولدت الحاجة إلى تقديم معلومات للمالكين والجهات الأخرى المستفيدة من نشاط تلك الشركات ومنها الدائنين والمقرضين والبنوك والحكومات وغيرها وهذه المعلومات تقدم على شكل تقارير مالية والتي ينبغي الإفصاح فيها عن نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي وقدرتها على توفير السيولة ودفع إلتزاماتها إتجاه الآخرين . ونتيجة لحصول تغييرات إقتصادية ومنها إنهيار الأسواق المالية عام ١٩٢٩ وزيادة عدم رضا الجمهور عن التقارير المحاسبية بذلت الحكومات وبورصات الأوراق المالية ومهنة المحاسبة جهوداً كبيرة لتحسين المحاسبة من خلال تحسين جودة المعلومات التي تقدمها التقارير المالية ، فضلاً عن ظهور العديد من المنظمات المهنية التي تسعى لتطوير مهنة المحاسبة وتحسين جودة المعلومات المالية والتقارير المالية من خلال وضع العديد من المعايير وتطورها لتتلائم مع التطورات الحاصلة في البيئة الإقتصادية والسياسية ومن هذه الدول العراق الذي يسعى إلى تطوير المهنة من خلال المؤسسات العلمية كالجامعات والمعاهد المتخصصة والمنظمات المهنية كمجلس المعايير المحاسبية والرقابية ونقابة المحاسبين والمدققين خاصة أن البيئة الإقتصادية في العراق بيئة غير مستقرة نتيجة الظروف السياسية والإقتصادية التي مر بها البلد وكثرة التغييرات الحاصلة على القوانين والأنظمة التي أثرت بالنتيجة على جودة العمل المحاسبي ونتيجة المتمثلة بالتقارير المالية المختلفة الصادرة عن الأقسام المحاسبية في دوائر الدولة والقطاع العام . ومن هذا المنطلق فإن الباحثة تقدم مساهمة متواضعة منها لتحسين جودة الإداء المحاسبي من خلال التعريف بالجودة وبيان أهمية الإلتزام بالمعايير المحاسبية المحلية والدولية والعوامل المؤثرة الأخرى في تحسين جودة العمل المحاسبي . أذ تم تقسيم البحث على أربعة فصول ، تضمن الفصل الأول منهجية البحث أما الفصل الثاني فيمثل الجانب النظري وقسم إلى مبحثين ، الأول يتطرق إلى التعريف بالجودة والمحاسبة أما المبحث الثاني فيتضمن العوامل المؤثرة في تحسين جودة الإداء المحاسبي ، أما الجانب العملي فيتضمن تحليل لإستمارة الإستبانة. ويتضمن الفصل الرابع أهم الإستنتاجات والتوصيات .

الفصل الاول

منهجية البحث

اولاً - مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في انخفاض مستوى الأداء المحاسبي في دوائر الدولة نتيجة عدم التزام بعض المحاسبين في تلك الإدارات بالمعايير المحاسبية المحلية والدولية وعدم توافر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لهؤلاء المحاسبين لإداء الأعمال المناطة بهم وعدم الإهتمام بتطبيق الإنظمة المحاسبية بصورة صحيحة ،هذا بدوره قد انعكس على جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها تلك الإدارات للمستفيدين التي تساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة . وفي ضوء ماتقدم تتبلور مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل الآتي : ماهي العوامل المؤثرة في جودة الاداء المحاسبي .

ثانياً- أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية المشكلة التي تم طرحها مقدماً ، إذ يهتم بمنطقة بحثية مهمة في حقل المحاسبة الا وهو (العوامل المؤثرة في جودة الاداء المحاسبي) وترجع أهمية هذه المشكلة إلى أهمية جودة العمل المحاسبي والذي يهتم الاطراف المستفيدة من مخرجات هذه العملية التي تتعامل مع المنشأة أو الشركة أو الوحدة الحكومية والذي يعتمدون على هذه المخرجات في إتخاذ القرارات ورسم السياسات وبالتالي فإن جودة الأداء المحاسبي مصلحة مشتركة لجميع الاطراف المستفيدة من مخرجات العمل المحاسبي .

ثالثاً-أهداف البحث

١. التعريف بالجودة
٢. بيان أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية المحلية والدولية .
٣. بيان العوامل المؤثرة في تحسين جودة العمل المحاسبي
٤. بيان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

رابعاً - فرضيات البحث

١. أن تحسين مستوى العمل المحاسبي يعتمد على الإلتزام بالمعايير المحاسبية (المحلية والدولية) والتأهيل العلمي والعملية للمحاسبين.

٢. أن تحديد العوامل المؤثرة في تحسين جودة العمل المحاسبي تساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة .

٣. أن للخصائص النوعية للمعلومات تأثير على جودة المعلومات المحاسبية .

خامساً - مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث بالمحاسبين والمدققين العاملين في دوائر الدولة والقطاع العام وتحليل عينة من آرائهم للوقوف على مدى تأثير العوامل على جودة أداء المحاسبين وعملهم المحاسبي.

سادساً - منهج البحث

يعتمد البحث بالشكل الأساسي على المنهج الإستقرائي عبر إستعراض عدد من الأدبيات المحاسبية التي تناولت الجوانب الأساسية للموضوع ومأفرزته نتائج البحوث في هذا المجال . أما في الجانب العملي فأعتمدت الباحثة المنهج الاستنباطي من خلال إستخدام إستمارة إستبانة عدد من المحاسبين والمدققين .

سابعاً - أساليب جمع البيانات والمعلومات

أ. الجانب النظري:

إرتكزت معلومات الجانب النظري على ما متوافر من المصادر العربية والأجنبية والتي بحثت في كافة جوانب هذا الموضوع والتي تمثلت بالكتب والبحوث والأطروحات والرسائل العلمية فضلاً عن الاستعانة بشبكة المعلومات العالمية والحصول على أحدث ما توصلت إليه التقارير والبحوث العلمية والتطبيقية.

ب. الجانب التطبيقي:

إستمارة إستبيان رأي عينة من المحاسبين والمدققين في عدد من دوائر الدولة والقطاع العام.

الفصل الثاني

المبحث الاول

مدخل تعريفي بالجودة والمحاسبة

أولاً - الجودة .

تمهيد :

تعد الجودة في الوقت الحاضر الهدف الاستراتيجي والميزة التنافسية للعديد من الشركات ، وأصبحت دليلاً على قدرة نجاح الشركات في السوق المنافسة محلياً ودولياً . وعليه فإن الجودة تمثل الميزة التنافسية الاولى للشركات الصناعية والخدمية على حدٍ سواء ، إذ أن التسابق من قبل الشركات على تقديم منتج عالي الجودة هو في حقيقة الامر ناشئ عن شدة المنافسة والتنوع في حصص السوق ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التحسين المستمر للجودة والاهتمام بها ، إذ لا يمكن التنافس في السوق المحلية والعالمية من دون تقديم منتجات ذات جودة عالية تلقى قبولاً من قبل الزبون . وبذلك تصبح الجودة (Quality) الهدف الأساسي الذي يجب أن ينصب عليها العناية والاهتمام .

١. التطور التاريخي للجودة .

يرجع مفهوم الجودة وعملية السيطرة عليها إلى شرائع حمورابي (٣٠٠٠ ق . م) إذ تضمنت إحدى شرائع مقولة (إن البناء الذي يبني بيتاً ويسقط البيت ويقتل ساكنه أن يعاقب بالموت) وهذه المقولة تؤكد أن مسلة حمورابي تضمنت أول القوانين التي أولت إهتماماً خاصاً بالجودة بشكل عام وجودة أعمال البناء بشكل خاص ، كما أشارت معايير تصميم وتقطيع ونحت صخور الاهرامات إلى إهتمام قدامى المصريين بالجودة ورقابتها . وقد أهتمت الديانات السماوية ومنها الدين الاسلامي بالجودة وتأكيد على العمل وضرورة إتقانه وهذا الاتقان ماهو إلا تأكيد على الجودة وحديث الرسول الكريم محمد (ص) " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه " دليل إهتمام الدين الإسلامي بالجودة .

وعليه فإن الانسان قد أهتم بالجودة منذ القدم وكان هذا الاهتمام يأخذ أشكالاً بدائية وعفوية غير منتظمة ، فالإنسان البدائي أهتم بجودة الطعام هل هو صالح أم لا ، وبجودة المواد التي يستخدمها كالملابس كما أهتم بجودة أدوات الصيد وبجودة أسلحته الخشبية مؤكداً قوتها . ومن خلال تجربه الذاتية كان يستخدم ما يراه ملائماً لحاجاته وإستبعاد ما لا يلائم حاجاته في حين كانت الطبيعة هي المصنع الكبير الذي يجهزه بالطعام والمتطلبات الاساسية البسيطة ، ومع التطور الزمني وظهور المصانع ومع تزايد حجم الانتاج جاء التأكيد على الحاجة للاهتمام بالجودة بسبب إرتفاع الكلف .

وعليه لم تعد الجودة مجرد معايير تميز المنتج أو الخدمة وأساليب للتعرف على مدى مطابقة المنتج النهائي لهذه المعايير وإنما توسعت في أهدافها ومعانيها ووسائلها لتشمل جوانب أخرى كالتكاليف والإنتاجية والتكامل بين عمليات الإنتاج وما يترتب عليها من بلوغ الجودة . ولقد أسهمت الجودة على وفق هذا المنظور في التخلص من المعيبات والوقت الضائع وفي تقصير دورة الإنتاج وفي خفض التكاليف وزيادة الانتاجية .

وتبلور مفهوم الجودة وتحددت معانيه بعد الثورة الصناعية وخاصة بعد العمل على وفق مبدأ التخطيط وتأكيد أهمية دور الفاحص في الإنتاج وضرورة أن يتلاءم الفعلي مع ماهو مخطط .

ويشير البعض إلى أن مفهوم الجودة أصبح واضحاً بشكل كبير من خلال حركة الجودة التي بدأت في العشرينيات من القرن الماضي عندما طور (Taylor) مفهوم التخطيط وطور (W.Shehwart) مفهوم أساليب السيطرة الإحصائية على الجودة ، وبعد الحرب العالمية الثانية كان ينظر إلى الجودة بشكل رئيس على إنها وظيفة دفاعية وليست سلاحاً تنافسياً لزيادة الحصة السوقية وتطوير أسواق جديدة .

وفي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إتضح مفهوم الجودة بشكل كبير إلا أنه في أثناء السبعينيات تأثرت الشركات الأمريكية الكبيرة والتي تض منها الكثير بسبب المنافسة من قبل شركات أجنبية أخرى نتيجة الجودة ، وأدى ذلك إلى فقدان الزبائن بالنسبة للعديد من الشركات الأمريكية .

أما في الثمانينيات فقد إعتبرت الجودة من قبل العديد من الشركات إنها كلفة صنع إضافية ، ولكن عند نهاية العقد بدأت هذه الشركات تدرك أن الجودة توفر الأموال وإن تأكيد حجم الإنتاج في تلك الفترة هو أكثر من الجودة ينتج عنه مستويات مرتفعة من المخزون في مرحلة الانتاج وفي التسعينات أدركت العديد من الشركات ضرورة إدراك أهمية الجودة لمواجهة تحديات المنافسة في تلك الفترة إذ إعتد أسلوب منح المكافآت للشركات التي تنتج منتجات ذات جودة عالية في فترة التسعينات .

٢. مفهوم الجودة وتعريفها .

الجودة (QUALITY) مشتقة من الفعل الثلاثي جاد ومعناه صار جيداً والجيد نقيض الرديء

ويرجع مفهوم الجودة (Quality) من الناحية اللغوية إلى الكلمة اللاتينية (Quails) وتعني

طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته .

ومن وجهة نظر إسلامية تعني كلمة الجودة أداء العمل بإتقان وعلى الوجه المطلوب والمقبول ، كما أمرنا الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم من خلال الكثير من الآيات والأحاديث كقوله تعالى " الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا " (سورة الملك / آية : ٢) وقوله تعالى " أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنا لا نضيع أجر من أحسن عملا " (سورة الكهف / آية : ٣٠) .

وتعددت تعريفات الجودة وإختلفت بسبب أختلاف أسس التقدير ، فالبعض ينظر إلى الجودة بصفاتها جودة المنتج ، والآخر ينظر إليها بصفاتها جودة عملية الإنتاج أو تكامل الاثنين معاً ، إذ ينبغي تأكيد ضرورة التمييز بين جودة عملية الإنتاج وجودة المنتج فضلاً عن إنه ينبغي التمييز بين الجودة بصفاتها مفهوماً عاماً يهتم بتفضيلات الشخص والجودة بصفاتها مفهوماً متخصصاً في مجال الأعمال ، وينظر البعض إلى الجودة إلى أنها مطابقة لخصائص التصميم وينظر البعض الآخر إليها بصفاتها ملائمة لإستخدامات الزبون الفعلية ، ويمكن النظر إليها على إنها نظاماً شاملاً يوجه مجهودات الشركة نحو الإستجابة لحاجات الزبون الفعلية والمتوقعة .

وعليه فقد عرفت الجودة بأنها خصائص وأشكال المنتج أو الخدمة التي تستجيب لحاجات الزبائن الفعلية . وإنها كل النشاطات الفعلية والمخطط لها لتوفير الثقة الكافية بالمنتج. وعرفها قاموس أكسفورد الأمريكي "بأنها درجة ومستوى التفوق في الجودة . ويقصد بالجودة أيضاً التدرج في مستويات المنتج أو الخدمة وأحياناً سلامة أو تجانس المنتج أو الخدمة . وعرفت بأنها " تحقيق متطلبات الزبائن في السلع والخدمات التي تقدمها المنظمة والسعي الحثيث لتقديم مستويات جودة أعلى من توقعاتهم " .

كما عرفها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بأنها درجة تلبية مجموعة من الخصائص المتأصلة للمتطلبات.

ونرى إنه يمكن تعريف جودة الأداء المحاسبي بأنها الوسيلة التي يمكن للإدارة بواسطتها التأكد إلى حد معقول بأن الأقسام المحاسبية قد راعت عند تقديمهم الخدمات المحاسبية والواجبات والأعمال المناطة بهم إنها قد أنجزت طبقاً للمعايير والقواعد المحاسبية المحلية والدولية والإنظمة والقوانين التي تحكم النشاط وأن التقارير المالية قد إعدت في الوقت الملائم وأن المعلومات المحاسبية تتمتع بالملائمة والمعولية ومنها قد أنجزت من قبل المحاسبين والمدققين العاملين في تلك الأقسام الذين يتمتعون بالتأهيل العلمي والعملية وأنها تحقق العديد من الأمور المهمة منها :

أ- المردودات المالية والإقتصادية المتوقعة من الجودة وتكاليفها التي تسهم في تحسين إقتصاديات الشركة والبلد .

- ب- توفر للشركة أداة رقابية وتنفيذية فاعلة تساعد الادارة في معرفة جوانب القوة والضعف وأفضل الطرق للتعامل معها .
- ج- توفر معلومات مهمة للإدارة يمكن الاستفادة منها في إتخاذ القرارات ذات الطبيعة العملية والمالية .
- د- تسمح لإدارة الشركة أن تنافس بنجاح في أكثر من أسقية تنافسية .

٣. أهمية إعتداد الجودة :

- يزداد الإهتمام بالجودة من خلال إهتمام الإدارة العليا بها من حيث (الأهداف والتخطيط والتنفيذ) وإعتبار الجودة من مسؤولية جميع أفراد الشركة ، وتعتمد الجودة من خلال الآتي:
- أ- إدراك أهمية الجودة بصفتها هدفاً إستراتيجياً على مستوى الشركة وتوكيد أهمية عمل الشئ صحيحاً من المرة الاولى.
- ب- ملاحظة أهمية الجودة الموجهة بالزبون وتوكيد بحوث السوق بصفتها مدخلات معلوماتية مهمة في تحديد خصائص الجودة على وفق المفاهيم الحديثة للجودة .
- ج- تكوين بنية بشرية تدرك الجودة (خصائص ومسؤولية وتنفيذاً) لأن ثقافة المجتمع تشكل عاملاً مهماً بإتجاه تطبيق المفاهيم الحديثة للجودة .
- د- إدراك أهمية مفهوم التحسين المستمر للجودة ومقاييس الأداء المقارن في تطوير مستوى الجودة .

ونرى أن أغلب الادبيات التي توفرت لنا قد تناولت موضوع الجودة من جانب المدققين بمعنى جودة أداء المدققين للأعمال المناطة بهم ولم تتناول موضوع جودة أداء المحاسبين والتي برأينا أهم من جودة التدقيق إذ أن العمل المحاسبي الذي يتسم بالجودة وتتوفر فيه الخصائص الجيدة من إتزام بالمعايير والقوانين والانظمة وتأهيل المحاسبين تأهيلاً علمياً وتمتعهم بالخبرة ينعكس تأثيره بشكل جيد على العمل المحاسبي وبذلك تكون المعلومات والتقارير الصادرة عن الاقسام المحاسبية مفيدة للإدارة والمستخدمين الآخرين في إتخاذ القرار المناسب .

ثانياً - المحاسبة وسبل تطويرها

لقد نشأت المحاسبة وتطورت فروعها بتفاعل عوامل إقتصادية وإجتماعية وقانونية ، أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب المختص في تقديم المعلومات التي تساعد على معرفة نتائج النشاط الإنتاجي للمنشأة الإقتصادية خلال فترة معينة وتوضح المركز المالي في تاريخ معين وتساعد الإدارة في ترشيد عملية إتخاذ القرارات . وكباقي العلوم والأنشطة الإنسانية تتأثر المحاسبة ببيئتها وتتضمن بيئة المحاسبة كل من المؤثرات والقيود (المحددات) والاضاع

الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية والتي تتغير من وقت إلى آخر ونتيجة لذلك فإن أهداف وتطبيقات المحاسبة تختلف اليوم عما كانت عليه في السابق .

١. تعريف المحاسبة وخصائصها .

تعرف المحاسبة بأنها (مجموعة من المبادئ والقواعد المتعارف عليها التي تم إعتماها بقصد التوصل إلى تحليل وتبويب وتسجيل العمليات المالية ذات القيمة النقدية لمعرفة نتائج العمليات المالية خلال فترة زمنية معينة وإستخراج المركز المالي في نهاية تلك الفترة) وعرفت بأنها (تحديد وقياس وإيصال المعلومات المالية عن الوحدات الإقتصادية للجهات المهتمة) . وتعد المحاسبة نشاط خدمي إذ توفر للأطراف المستفيدة معلومات مالية كمية تساعد على إتخاذ القرارات المتعلقة بالتخصيص وإستخدام الموارد سواء في المنشآت الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح ، وهي نظام وصفي وتحليلي إذ أنها تقوم بتحديد وتعيين الحجم الكبير من الأحداث والمعاملات التي تصف النشاط الإقتصادي فعن طريق عمليات القياس والتبويب والتلخيص يمكن للمحاسبة حصر هذه البيانات في عدد قليل من العناصر المترابطة التي يمكن بتجميعها والتقرير عنها بصورة صحيحة وصف المركز المالي ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية لوحدة إقتصادية معينة إلى عدد كبير ومختلف من الاشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة .

وعليه فإن الخصائص الاساسية للمحاسبة تتمثل في تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية إلى الجهات المختلفة عن الاحداث الاقتصادية في المنشأة . ويعتبر قسم المحاسبة في أي مؤسسة من الاقسام الخدمية إذ يقوم بتحويل البيانات المالية إلى معلومات مناسبة ونافعة تساعد الإدارة والدائنين والمستثمرين الحاليين والمتوقعيين وأي أفراد آخرين في إتخاذ القرارات لذلك يعد هذا القسم كنظام متكامل ويشار له بنظام المعلومات المحاسبية .

أما نظام المعلومات المحاسبية فيعرف بأنه " أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة " .وينبغي أن يصمم النظام بطريقة ملائمة لطبيعة عمل المؤسسة ليتمكن الإعتماد عليه في الحصول على المعلومات .

٢. الجهات المهتمة بتطوير مهنة المحاسبة .

أدى التطور الإقتصادي والاجتماعي الذي رافق الثورة الصناعية إلى إزدياد مهام ومسؤوليات المحاسب ، فتطورت وظائف المحاسبة من خدمة أصحاب المشروع إلى خدمة

وحماية أصحاب المصالح في المشروع وظهرت الحاجة ملحة إلى إنشاء إتحادات وجمعيات مهنية تسعى إلى تحقيق مايلي:

- أ- حماية ودعم المحاسبين بخاصة تجاه الضغوط المادية والمعيشية التي يمكن أن يمارسها مجلس الإدارة في الشركات المساهمة .
- ب- تنمية المعرفة والثقافة المحاسبية عن طريق إقامة الندوات العلمية وإصدار التعليمات والتوصيات المهنية لمواجهة المشاكل التي تقابل المحاسب في الحياة العملية وتساعد على تكوين شخصية مستقلة عن أصحاب المشروع وتوجيهاتهم بالإعتماد على توصيات هذه المجمعات المهنية .
- ج- محاولة وضع مبادئ ومعايير محاسبية مقبولة عموماً.

٣. أهم الإتحادات المهنية العلمية

تصدر الهيئات المحاسبية والمهنية عدد من الدراسات والنشرات الهدف منها تطوير الممارسة المحاسبية وتوجيه المحاسبين إلى تحسين أدائهم وبالتالي تحسين نوعية التقارير التي تصدر عنهم وهذه الإتحادات هي :

١. معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز ICAEW .
٢. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA.
٣. الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA.
٤. هيئة معايير المحاسبة المالية FASB.
٥. لجنة الإستثمارات والبورصة SEC
٦. مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي .
٤. المعايير المحاسبية .

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي إذ لم تكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة و كانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها و التي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية .وقد بقي إصطلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين ومدققي الحسابات مفهوماً يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول من الشركات و المؤسسات حتى و لو اختلفت في معالجة نفس الموضوع . ويمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات.

وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة. وإن أهمية معايير المحاسبة جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها.

٥. فوائد المعايير والأدلة المحاسبية .

١- توافر الاسترشاد عام وتضييق نقاط الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة.

٢- تجنب الاجتهاد الشخصي والضغط الخارجية على الوحدات المحاسبية وتوحيد الممارسات المهنية.

٣- تطور مهنة المحاسبة والتدقيق .

٤- تساعد في الإفصاح عن الحقائق .

٥- توحيد القياس والعرض للمسائل المتشابهة .

٦- لتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في جودة الاداء المحاسبي

نتناول في هذا المبحث أهم العوامل التي تؤثر في إداء الإدارات من الناحية المحاسبية وجودته وهي كما يلي :

١. الرقابة الداخلية concept of Internal Control

نظراً للتطورات الحديثة في وظيفة الإدارة وإعتماد الوحدات الاقتصادية اليوم على المعلومات ولكون هذه الوحدات أصبحت (كثيفة المعرفة) نتيجة الدخول في عمليات معقدة ، وعليه فقد تغير هدف ووظيفة الوحدة ، وأصبحت الإدارة بحاجة إلى معلومات موثوق بها عن جوانب النشاط بحيث يطمئن إلى ثقافة الوحدة الاقتصادية التي تساعد في التأكد من تحقيق أهدافها وإدارة المخاطر ، وفعالية أنواع الرقابة التي تمكنها من معرفة أنواع الرقابة المناسبة للمنع والاكتشاف والتوجيه والتعويض أو التمكين ، وفهم الرقابة والذي يساعد في وضع مجموعة قوية من السياسات والإجراءات ومن الجهة المسؤولة عن وضعها هل هي هيئة تدقيق أم الإدارة.

وعرفها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي (بأنها السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الادارة التي تكفل تحقيق اهداف الوحدة وتضمن التنفيذ المنظم والعملي للعمليات، بما في

ذلك الالتزام بالسياسات الادارية والمحافظة على الموجودات وإكتشاف ومنع الاخطاء ودقة القيد وإكتمال السجلات، وتهيئة البيانات المالية المطلوبة، والمعمول عليها وفي الوقت المناسب) .
ويعد الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية هو (في التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين واهداف الوحدة التشغيلية التي تسعى الى تحقيقها). ويتم تحقيق الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية عن طريق عدد من الاهداف التشغيلية المساعدة وهي:

١. حماية موجودات الوحدة من التلف والاختلاس والتلاعب والضياع والاسراف.
٢. حماية سجلات ودفاتر وحسابات الوحدة من اي إنحرافات أو أخطاء متعمدة أو غير متعمدة.
٣. التأكد من الحصول على بيانات محاسبية دقيقة يمكن الإعتماد عليها في المجالات المختلفة الداخلية والخارجية ويمكنها تلبية إحتياجات كافة الجهات الداخلية والخارجية
٤. تحقيق الإلتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والتعليمات الموضوعية من قبل الإدارة والاجهزة الحكومية أو الرقابية التي تخضع لها الوحدة.
٥. تحقيق الكفاءة الانتاجية.

أنواع الرقابة الداخلية Internal Control Types

تمثل الرقابة الداخلية مجموعة متكاملة من القواعد والإجراءات لضبط مسيرة عمليات وأنشطة وأفراد الوحدة في الإتجاه المرسوم لها بما يضمن تحقيق الأهداف المخططة. ولذلك تختلف أشكالها وتتعدد أنواعها وتتخذ صوراً وأنماطاً وفقاً لمعايير مختلفة ورغم هذا الإختلاف والتعدد والتباين يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى الأنواع الآتية:

لقد قسم مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي الرقابة الداخلية إلى أربعة أنواع ضمن دليل التدقيق العراقي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ وكالاتي:

Accounting Control	اولاً: الرقابة المحاسبية
Administrative Control	ثانياً: الرقابة الادارية
Internal Check	ثالثاً: الضبط الداخلي
Internal Audit	رابعاً: التدقيق الداخلي

ونرى أن المهم فيما يخص العوامل المؤثرة هو الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي والذي يؤثر وجودها من عدمه على الاداء المحاسبي بشكل خاص وعلى اداء الوحدة الإدارية بشكل عام ، إذ أن الرقابة المحاسبية تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى إختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر ودرجة الإعتماد عليها.

الرقابة المحاسبية :

تعد الرقابة المحاسبية رقابة مانعة في طبيعتها، إذ تمثل مجموعة إجراءات ومقاييس يمكن أن تحول دون حدوث الأخطاء في البيانات المحاسبية. ان وظيفة الرقابة المحاسبية تساعد على الحد من الغش والتلاعب وذلك عن طريق الحصول على معلومات دقيقة ومن ثم التأكد من صحة هذه المعلومات. وإذا ظهرت إنحرافات في نتائج الأعمال أمكن الوقوف عندها ومعرفة أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها، لذلك ينبغي توافر نظام محاسبي يستوعب نشاط الوحدة ويستطيع حصر العمليات كافة. اما هيكل الرقابة المحاسبية في الوحدات الحكومية فيعتبر النظام المحاسبي الاداء الرئيسية اللازمة لتنفيذ العمليات المالية المختلفة ويرتبط بمجموعة من القواعد والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة العمل داخل الوحدة، ومجموعة الأسس اللازمة لتحقيق الرقابة على العمليات المالية الحكومية .

أهداف الرقابة المحاسبية :

- تهدف الرقابة المحاسبية إلى (التأكيد المعقول) من:
١. تنفيذ العمليات طبقاً للتقويض العام أو الخاص للسلطة.
 ٢. تسجيل العمليات بشكل يسمح:-
 - أ- بإعداد التقارير المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP).
 - ب- المسائلة المحاسبية عن الموجودات.
 ٣. تداول الموجودات طبقاً لبرنامج السلطات والاختصاصات.
 ٤. مطابقة ارصدة حسابات الموجودات على فترات مختلفة مع الموجودات الموجودة في حيازة المسؤول بالوحدة.

وسائل الرقابة المحاسبية :

- تستخدم المنشأة لتحقيق أهداف الرقابة المحاسبية عدداً من الوسائل وهي:
١. تسجيل العمليات وفقاً لنظام القيد المزدوج.
 ٢. استخدام حسابات المراقبة.
 ٣. استخدام موازين المراجعة الدورية.
 ٤. إعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
 ٥. إتباع نظام المصادقات واعتماد قيود التسوية من قبل موظف مخول.
 ٦. وجود قسم للتدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية والحيادية.
 ٧. وجود نظام مستندي سليم متكامل وملئم لكل نشاط من أنشطة الوحدة.

٨. إتباع نظام الجرد المستمر والجرد المفاجئ.

٩. إمداد الادارة بالبيانات المالية والمحاسبية بصفة دورية.

أما الضبط المحاسبي:- فهو مجموعة من الإجراءات العملية التي تهدف إلى اكتشاف أو منع الغش والاختلاس، والأخطاء عن طريق تقسيم العمل المحاسبي وانسيابيته من شخص لآخر، ليتم ضبط كل عملية من عدة جهات بطريقة تلقائية. ومن خصائصه أنه يعد جزءاً من الرقابة الداخلية فهو يتعامل معه ويتداخل معه. وإبه يتصف بالمرونة وبالإمكان تعديل النظام عند حصول تغيرات في النشاط.

ويفضل أن يصمم بشكل تتخذ فيه العمليات أولاً بأول، وبطريقة تلقائية في الوقت الذي تتم فيه العملية. فضلاً عن أنه ليس بالإمكان تصميم نظام محاسبي أنموذجي يصلح تطبيقه في جميع الوحدات، بل يختلف من وحدة إلى أخرى، وبحسب طبيعة النشاط.

٢. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

TheQualitative Characteristics OF Accounting Information

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على وفق المعيار رقم (١) من المعايير المالية الدولية "هي صفات أساسية للمعلومات المالية وبالتالي يكون إستخدام هذه المعلومات من قبل الاطراف ذات العلاقة كأساس سليم ورشيد لإتخاذ القرارات" .

ان توافر الخصائص النوعية في التقارير المالية من شأنها أن تجعل قرارات المستفيدين ذات جدوى لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها ، فإن هناك مجموعة من الخواص أو السمات أو الصفات التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية.

وللخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أثر بالغ في وصول المعلومة الصحيحة إلى الجهات المستفيدة من هذه المعلومات سواء أكانت هذه الجهات خارجية (المستثمرون، الدائنون) أم الجهات الداخلية (الإدارة، الموظفون).

الخصائص الرئيسية والثانوية

يعد توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذي القرار من خلال تحسين قدراتهم على التنبؤ أو تصحيح توقعاتهم السابقة وتجعل الخصائص النوعية للمعلومات سلعة مرغوبة

١.الملاءمة :Relevance

الملاءمة على وفق المعيار الدولي رقم (١) "ان تكون المعلومات المالية العروضة على صلة بالقرار الذي سيتم إتخاذه ، وبالتالي تأثيرها فيه من خلال تقييم المستخدمين للاحداث

الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ماتم تقييمه سابقاً وإتخاذ القرارات بناءً على ذلك ، فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات وعلى صلة بها، وعندما تفقد القدرة بالتأثير على القرارات والصلة بموضوع القرار لاتكون المعلومات ملائمة" .

وينبغي ان تتوافر الخصائص الثانوية لتكون المعلومة المحاسبية ملائمة وهي كما يلي :-

أ. القابلية على التنبؤ Predictive Value:

"هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة" .

ب. التوقيت الملائم Timeliness:

أي انه يجب توفير المعلومات المحاسبية في مدة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالمدة الزمنية اللازمة لإتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها (متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عميلة إتخاذ القرار .

ج. القابلية على التغذية العكسية Feedback Value:

أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الإستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الإستخدام أو عدم الكفاية.

٢. الموثوقية (المعولية) Reliability:

الموثوقية تعني " أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيداً عن اي تحيز ولا تتأثر بالاحكام الشخصية للقائمين على إعدادها" . وينبغي أن تتصف المعلومات التي ينبغي الوثوق بها بمايلي :

أ. القابلية على التحقق Verifiability:

أي القدرة على الوصول إلى النتائج نفسها من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم إستخدام نفس الطرائق والأساليب نفسها التي إستخدمت في قياس المعلومات المحاسبية.

ب. الحياد Neutrality:

وتعني خاصية "الحياد البعد عن التحيز وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وإذا أعدت للإستخدام العام بغض النظر عن إهتمامات اي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها، كذلك تكون المعلومات حيادية إذا ماتم معالجتها بعيداً عن اية إفتراضات سابقة بالنتائج التي يمكن التوصل اليها" .

ج. الصدق في العرض Representational Faithfulness:

أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمانة وخالية من أي تلاعب متعمد.

٣. القابلية للفهم Understandability:

القابلية على الفهم تعني "ان المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب ان تكون معروضة بوضوح وبدون تعقيد ومن ناحية ثانية يجب ان يمتلك مستخدموا هذه المعلومات مستوى معقول من المعرفة حتى يتمكنوا من فهم المعلومات الواردة بالقوائم المالية" ويجب تأكيد على الشفافية والوضوح للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية السنوية التي تقدمها الشركات.

٤. قابلية المقارنة Comparability:

وتعني القابلية على المقارنة إمكانية مقارنة القوائم المالية لمدة مالية أو مدد مالية أخرى سابقة للشركة نفسها، أو مقارنة القوائم المالية لمنشآت معينة بقوائم مالية لشركات أخرى، ويقوم بذلك مستخدموا القوائم المالية باستخدامها لإغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل أو التعرف على المركز المالي والإداء المالي للشركة.

المحددات المحاسبية الأساسية :

١. علاقة المنفعة بالتكلفة المحافظة على أن تكون منفعة إعداد وإيصال المعلومات المحاسبية تفوق تكلفتها .

٢. الأهمية النسبية يعد البند هاماً نسبياً إذا أدى إدخاله أو حذفه إلى أثر أو تغيير في حكم الشخص العاقل ويراعى هنا ماهية وحجم البند .

٣. الممارسات الخاصة بقطاعات معينة وفمثلاً في اليابان يكون تمويل رأس المال لمنشآت الأعمال يتم عن طريق البنوك الكبرى فإن الموجودات عادةً ماتخفض والمطلوبات عادةً ما تضخم وهذا الإجراء يؤدي إلى تخفيض الطلب على توزيعات الأرباح ويحمي الدائنين في حالة الإعسار .

٤. التحفظ . ويعني أنه في حالة الشك يتم إختيار الحل الذي سيحد من إمكانية تضخيم الموجودات أو الأرباح .

٣. التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين.

ان موضوع التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين يعتبر العامل الاساسي في تحسين جودة الاداء المحاسبي وقد تطرقت أغلب الادبيات المحاسبية لموضوع التأهيل والكفاءة التي يتسم بها المحاسب إذ نتيجة زيادة مهمات وواجبات المحاسبة والمحاسب أصبح من الضروري لاسيما في التعليم الجامعي للمتخصصين في المحاسبة التعمق في دراسة الأسس النظرية لمحاسبة وتطور الفكر المحاسبي وما وصلت إليه المعرفة المحاسبية بغية معرفة خلفيات وأثار مختلف الأساليب

المحاسبية المتبعة .وأدى إنتشار إستخدام النظم الإلكترونية في كثير من المنشآت إلى حدوث تغيير جوهري في مهام ومسؤوليات المحاسب إذ تطور دور المحاسبة وأصبح أكثر فاعلية في المساهمة في تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية ومساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات وإصبح لزاماً على المحاسبين أن يكون لديهم المعرفة والألمام بإستخدامات الكمبيوتر وتطبيقاته على نظم المعلومات المحاسبية ليتمكنوا من اداء وظيفتهم بكفاءة وفاعلية عالية بإستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الحديثة .

٤ . القوانين والأنظمة والتعليمات الحاكمة للنشاط .

يعد الإلتزام بتطبيق القوانين والأنظمة المختلفة من إساسيات تنظيم العمل وجعله يتصف بالجودة وصولاً إلى معلومات مفيدة عن نشاط الوحدات الإقتصادية والحكومية . ومن هذه القوانين قانون تأسيس الوحدة الإقتصادية والقرارات الصادرة عن الجهات التشريعية بإستحداث الوحدات الحكومية والأنظمة الداخلية لها فضلاً عن الإلتزام بمتطلبات الأنظمة المحاسبية ومنها النظام المحاسبي الموحد وقانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الموازنة العامة الذي يصدر سنوياً والتعليمات الملحقه به وقانون مسك الدفاتر التجارية رقم (١١) لسنة ١٩٨٤ والذي ينص على إستخدام السجلات المحاسبية اللازمة للتسجيل وإستخراج نتائج الأعمال كمحصلة نهائية وعرضها في موازين المراجعة ومن ثم في القوائم المالية . فضلاً عن طبيعة النظم المحاسبية المستخدمة والذي يعد التصميم الصحيح لها والملائم لطبيعة عمل المنشأة من العوامل التي تؤثر على جودة العمل المحاسبي .

الفصل الثالث

تحديد عينة اراء الدراسة حول العوامل المؤثرة في تحسين جودة الاداء المحاسبي

١- وصف عينة الدراسة

حددت الباحثة أسئلة الإستبيان بالإعتماد على الأدبيات والإصدارات المناسبة الأساسية ، أذ قسمت إستمارة الإستبيان إلى ثلاثة أقسام يشمل القسم الأول منها بعض المعلومات العامة كالمؤهل العلمي وسنوات الخبرة وحجم ، ويتضمن القسم الثاني من الإستمارة مجموعة من الأسئلة تتعلق من وجهة نظر الباحثة بالعناصر التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وجودة الأداء التدقيقي، وخصص القسم الثالث لتحديد العوامل المؤثرة في تحسين جودة الاداء المحاسبي. في محاولة لتحديد أثر تلك الأسئلة في قياس مدى تأثير العوامل المؤثرة في جودة الاداء المحاسبي .

وينتألف مجتمع الدراسة من المحاسبين والمدققين العاملين في دوائر الدولة والقطاع العام ، وفي سبيل إختبار فرضية الدراسة إستهدفت الباحثة عينة تتألف من (٣٠) فرداً من المحاسبين والمدققين. تتناول الباحثة في هذا الجزء درجة أستجابة العينة المستهدفة وبعض الخصائص الرئيسة للمستجيبين.

أ - درجة إستجابة العينة.

إستناداً للعرض السابق يتكون مجتمع الدراسة من فئتين ، ويبين الجدول الآتي هاتين الفئتين متضمن العينة المستهدفة التي تعكس الاستثمارات الموزعة، والعينة الفعلية التي تعبر عن درجة الاستجابة الفعلية لأفراد العينة التي تم تحديدها من خلال الاستثمارات المستردة.

الجدول رقم (١)

إستثمارات الإستهبان الموزعة على فئات العينة المستهدفة والإستجابة الفعلية

نسبة الاستجابة	عدد أفراد عينة الدراسة		فئات عينة البحث
	الاستجابة الفعلية	المستهدفة	
٩٤ %	١٨	١٩	المحاسبين
٩٠ %	١٠	١١	المدققين
٩٣ %	٢٨	٣٠	الإجمالي

يظهر الجدول (١) أن نسبة الاستجابة الكلية المتمثلة بـ ٩٣ % من العينة المستهدفة تعد نسبة جيدة .

ب- التحصيل العلمي

أن أفراد العينة المستهدفة بعضهم متخصصون في مجال المحاسبة والتدقيق ، ويوضح الجدول الآتي الدرجات العلمية ونسبة كل منها.

الجدول رقم (٢)

توزيع المستجيبين من أفراد العينة على وفق التحصيل الدراسي

المؤهل	العدد	النسبة
بكالوريوس محاسبة	١٥	٥٤%
ماجستير محاسبة	٣	١٠,٥%
دبلوم عالي مراقب حسابات	٧	٢٥%
محاسب قانوني بدرجة دكتوراه	٣	١٠,٥%
الإجمالي	٢٨	١٠٠%

يظهر الجدول (٢) أنه بحدود (٤٦%) من أفراد العينة يحملون مؤهلات علمية عليا بعد شهادة البكالوريوس في المحاسبة ، وأن أغلبية العينة كانت من حملة شهادة بكالوريوس محاسبة ، علما أن من ضمن أفراد العينة ٣ أفراد حاصلين على شهادة محاسب قانوني بدرجة دكتوراه، ويعد ذلك من المؤشرات التي تعبر أن أفراد العينة جميعهم مؤهلين بشكل كاف لفهم أسئلة الإستبانة والإجابة عنها بآراء تعزز من موثوقية الإعتماد عليها عند التحليل.

ت- عدد سنوات الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق.

يوضح الجدول الآتي عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة في مجال المحاسبة

والتدقيق.

الجدول رقم (٣)

توزيع المستجيبين من أفراد العينة على وفق عدد سنوات الخبرة

في مجال المحاسبة والتدقيق

السنوات	٥-١	١٠-٥	١٥-١٠	٢٠-١٥	الإجمالي
العدد	٦	٦	٧	٩	٢٨
النسبة	٢١,٥%	٢١,٥%	٢٥%	٣٢%	١٠٠%

يلاحظ من الجدول (٣) أنه يشير إلى إختلاف سنوات الخبرة للعينة المذكورة ، إذ أن نسبة (٣٢%) من أفراد العينة يمتلكون خبرة في مجال المحاسبة والتدقيق ١٥ سنة فأكثر، وأن نسبة (٢٥%) من العينة تتراوح خبرتهم من ١٠ — ١٥ سنة ، وهذا مؤشر إيجابي على أن الأغلبية من ذوي الخبرة العالية ، ويعزز ذلك من القدرة على إستيعاب أسئلة الإستبيان والإجابة عنها بصورة مناسبة تساعد في تدعيم الحكم على فرضيات الدراسة.

٢- تحليل نتائج الاستبيان

إعتمدت الباحثة في تحليل نتائج الاستبيان على النتائج الفعلية للمستجيبين

ت	التفاصيل	العدد	نعم	النسبة	لا	النسبة	إلى حد ما	النسبة
١	هل يتطلب من المحاسبين أن يتمتعوا بالتأهيل العلمي .	٢٨	٢٨	١٠٠%	--	--	--	--
٢	هل يتطلب من المحاسبين أن يتمتعوا بالخبرة العملية لإداء الأعمال المناطة بهم	٢٨	٢١	٧٥%	--	--	٧	٢٥%
٣	هل حصلت على تدريب ملائم خلال سنوات الخدمة	٢٨	١٧	٦١%	--	--	١١	٣٩%
٤	هل شاركت بدورات تدريبية.	٢٨	٢٠	٧١%	--	--	٨	٢٩%
٥	هل يؤثر التدريب والتطوير في أضعاف الخبرة العملية والعلمية للمحاسبين .	٢٨	٢٤	٨٦%	--	--	٤	١٤%
٦	هل إستخدام الموظفين الأكفاء يؤدي إلى إعطاء نتائج سليمة تساعد في تطوير العمل المحاسبي و في إتخاذ القرارات.	٢٨	٢٨	١٠٠%	--	--	--	--

المحور الأول : التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين.

من الجدول المتعلق بالتأهيل العلمي والعملي للمحاسبين يتضح أن هذا مؤشر مهم في تحسين جودة العمل المحاسبي إذ أن نسبة الافراد الذي أتفقوا على ضرورة التمتع بالخبرة العلمية والعملية

في أداء العمل المحاسبي تتراوح من (١٠٠-٧٥) % أما مايتعلق بالافراد الذين حصلوا على تدريب ملائم خلال سنوات خدمتهم والذي كانت إجاباتهم متفق إلى حداً ما فهي نسبة مرتفعة إذ تتراوح من (٢٩-٣٩) % وهذه النسبة برأي الباحثة نسبة مؤثرة في جعل العمل المحاسبي عمل ذون نتائج جيدة فيما إذا تم زيادة تدريبهم وتطويرهم من خلال إخضاعهم إلى دورات تدريبية وتطويرية في مجال العمل المحاسبي ويؤكد ذلك نسبة الافراد الذين كانت إجاباتهم (نعم) على السؤال الخاص بتأثير التدريب والتطوير في إضفاء الخبرة العلمية والعملية للمحاسبين .فضلاً عن أن استخدام موظفين أكفاء يؤدي إلى إعطاء نتائج سليمة تساعد في تطوير العمل المحاسبي وبالنتيجة في إتخاذ الإدارة للقرارات الملائمة .

المحور الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ت	التفاصيل	العدد	نعم	النسبة	لا	النسبة	إلى حدّ ما	النسبة
١	هل تؤثر الخصائص النوعية للمعلومات على إتخاذ القرار	٢٨	١٥	٥٤ %	٢	٧ %	١١	٣٩ %
٢	هل تعرف ماهي الخصائص النوعية للمعلومات	٢٨	١٣	٤٧ %	٥	١٧ %	١٠	٣٦ %
٣	هل للمحاسبين أن يكونوا على معرفة بالخصائص النوعية للمعلومات وتأثيرها في عملية إتخاذ القرار	٢٨	١٥	٥٤ %	٣	١٠ %	١٠	٣٦ %
٤	هل لهذه الخصائص تأثير على المعلومات المحاسبية التي تقدمها الإدارة التي تعمل فيها	٢٨	١٣	٤٧ %	٣	١٠ %	١٢	٤٣ %
٥	هل تؤثر المعلومات المحاسبية الجيدة (التي تتوفر فيها الخصائص الرئيسية والفرعية للمعلومات) في تحسين إداء وجودة العمل المحاسبي .	٢٨	١٥	٥٤ %	٢	٧ %	١١	٣٩ %

أن المعلومات الملائمة لإتخاذ القرار ينبغي أن تتوفر فيها الخصائص النوعية التي سبق أن تناولتها الباحثة في الفصل الثاني من البحث وهذه الخصائص تجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية فيما إذا توفرت في تلك المعلومات التي تنتجها المحاسبة والممثلة بالأقسام المحاسبية في الإدارات والشركات ومن تحليل نتائج السؤال الخاص بتأثير الخصائص

النوعية للمعلومات على إتخاذ القرار فإن نسبة (٥٤%) من الإجابات كانت متفقة مع الباحثة على تأثير الخصائص النوعية للمعلومات على إتخاذ القرارات ونسبة (٣٩%) كانت إجاباتهم متفق إلى حداً ما ونسبة (٧%) كانت إجابتهم بالنفي وهذه النسبة برأي الباحثة نسبة مرتفعة يعود سببها إلى عدم الحصول الافراد الخاضعين للاستبيان على التأهيل العلمي اللائق . أما فيما يخص الاجابة على السؤال الخاص بأن يكون المحاسبين على معرفة بالخصائص النوعية للمعلومات وتأثيرها في عملية إتخاذ القرار وتأثير تلك الخصائص على المعلومات المحاسبية التي تقدمها الإدارة التي يعمل فيها الافراد الخاضعين لأسئلة الإستبانة فتراوحت نسبتهم (٥٤-٤٧) % أما الاجابات التي تتفق إلى حداً ما فتراوحت (٤٣-٣٦) % والاجابات التي كانت بالنفي فتراوحت (١٧-١٠) وهذه النسب تعتبر مرتفعة ومؤثرة في تحسين جودة الإداء المحاسبي .

المحور الثالث : نظام الرقابة الداخلية (الرقابة المحاسبية).

ت	التفاصيل	العدد	نعم	النسبة	لا	النسبة	إلى حداً ما	النسبة
١	هل تعرف ماهو نظام الرقابة الداخلية	٢٨	١٥	٥٤%	٧	٢٥%	٦	٢١%
٢	هل ان الإدارة التي تعمل فيها لديها نظام رقابة داخلية	٢٨	١٥	٥٤%	٧	٢٥%	٦	٢١%
٣	هل الإدارة التي تعمل فيها ملتزمة بتطبيق نظام رقابة داخلية	٢٨	١١	٣٩%	٩	٣٢%	٨	٢٩%
٤	هل يعد نظام الرقابة الداخلية مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الادارة التي تكفل تحقيق أهداف الوحدة وتضمن التنفيذ لمنظم والعملي للعمليات، بما في ذلك الإلتزام بالسياسات الإدارية والمحافظة على الموجودات وإكتشاف ومنع الاخطاء ودقة القيد وإكتمال السجلات، وتهئية لبيانات المالية المطلوبة، والمعمول عليهاوفي الوقت المناسب.	٢٨	١٧	٦١%	٤	١٤%	٧	٢٥%
٥	هل تعرف ماهي الرقابة المحاسبية.	٢٨	١٥	٥٤%	٧	٢٥%	٦	٢١%

٦	هل مطابقة هذه الرقابة في الإدارة التي تعمل فيها .	٢٨	١٥	٥٤%	٧	٢٥%	٦	٢١%
٧	تؤدي الرقابة المحاسبية إلى توفير التأكيد المعقول من أن تنفيذ العمليات تتم طبقاً للتفويض العام أو الخاص للسلطة، وتسجيل طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) فضلاً عن المساءلة المحاسبية عن الموجودات وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين الإداء المحاسبي.	٢٨	١٨	٦٥%	٤	١٤%	٦	٢١%
٨	هل أن الوسائل التي تستخدمها الإدارة والمتمثلة بتسجيل العمليات وفقاً لنظام القيد المزدوج ، إستخدام حسابات المراقبة، إستخدام موازين المراجعة الدورية. إعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، إتباع نظام المصادقات وإعتماد قيود التسوية من قبل موظف مخول ووجود نظام مستندي سليم متكامل وملامح لكل نشاط من أنشطة الوحدة تؤدي إلى تحقيق أهداف الرقابة المحاسبية	٢٨	١٨	٦٥%	٤	١٤%	٦	٢١%

يعد نظام الرقابة الداخلية الجيد ذلك النظام الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف المنشأة والمحافظة على موجوداتها والسيطرة على عملياتها فضلاً عن إكتشاف ومنع الإخطاء عند حدوثها ومن أنواع الرقابة الداخلية هي الرقابة المحاسبية والذي يؤدي تطبيقها بشكل جيد إلى تحقيق أهدافها ومن خلال الوسائل التي تستخدمها الإدارة والمتمثلة بتسجيل العمليات وفقاً لنظام القيد المزدوج وإستخدام حسابات المراقبة وإستخدام موازين المراجعة الدورية فضلاً عن إعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وإتباع نظام المصادقات وإعتماد قيود التسوية من قبل موظف مخول ووجود نظام مستندي سليم متكامل وملامح لكل نشاط من أنشطة الوحدة ومن تحليل نتائج الاجابة على المحور الخاص بنظام الرقابة الداخلية من قبل الافراد الخاضعين

للاستبانة فإن نسبة (٣٩-٦٥) % قد إجاببت (بنعم) ونسبة تتراوح من (٢١-٢٩) % كانت متفقة إلى حداً ما ونسبة (١٤-٣٢) % قد إجاببت بالنفي .

المحور الرابع : القوانين والإنظمة والتعليمات الحاكمة للنشاط.

ت	التفاصيل	العدد	نعم	النسبة	لا	النسبة	إلى حداً ما	النسبة
١	تساعد القوانين والإنظمة والتعليمات التي يمكن تفسيرها بصورة صحيحة في تطوير العمل المحاسبي .	٢٨	٢٢	٧٩ %	-	--	٦	٢١ %
٢	القوانين والنظام الداخلي للمنشآت تساعد في جعل العمل المحاسبي يؤدي بصورة سليمة .	٢٨	٢١	٧٥ %	-	--	٧	٢٥ %
٣	الإنظمة المحاسبية (النظام المحاسبي الموحد والنظام المحاسبي الحكومي) التي تطبق بصورة صحيحة ومن قبل موظفين أكفاء تؤثر في جودة العمل المحاسبي .	٢٨	٢٦	٩٣ %	-	--	٢	٧ %
٤	هل الإدارة التي تعمل فيها قانون خاص.	٢٨	٢٦	٩٣ %	٢	٧ %	--	--
٥	هل الإدارة التي تعمل فيها لديها نظام داخلي .	٢٨	٢٦	٩٣ %	٢	٧ %	--	--
٦	هل الإدارة التي تعمل فيها ملتزمة بتطبيق القوانين والإنظمة والتعليمات.	٢٨	٢٨	١٠٠ %	-	--	--	--
٧	هل تطبق الإدارة التي تعمل فيها نظام مسك الدفاتر التجارية .	٢٨	٢٥	٩٠ %	٣	١٠ %	--	--

أن محور القوانين والانظمة والتعليمات الحاكمة يعد من العوامل الرئيسة المؤثرة في جودة الإداء المحاسبي إذ أن كثرة التعديلات على هذه القوانين وما يرافقها من تعليمات يؤدي إلى تخطيط في عملية التنفيذ الذي بدوره ينعكس على جودة المعلومات المستخرجة من السجلات المحاسبية والذي على أساسها تعد التقارير المالية المختلفة عن نتيجة نشاط الشركة أو الوحدة الإقتصادية ومركزها المالي وقد كانت نسبة إتفاق عينة البحث على هذا المحور تتراوح بين (٧٥-١٠٠) % أما الأفراد الذين كانت إجاباتهم متفقة إلى حداً ما فتتراوح بين (٧-٢٥) % ، وبلغت نسبة الأفراد الذين كانت إجاباتهم بالنفي بين (٧-١٠) % وهذه النسبة تمثل الإجابات عن

عدم وجود قانون خاص بالوحدة الإقتصادية ونظام داخلي خاص بها وتطبيق قانون مسك الدفاتر التجارية وفي رأي الباحثة أن عدم وجود قوانين خاصة بالوحدات الإقتصادية ونظام داخلي ينظم عمل تلك الوحدات والصلاحيات والمسؤوليات وغيرها من الأمور التنظيمية تنعكس على تنظيم العمل المحاسبي .

المحور الخامس : تطبيق القواعد المحاسبية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية.

ت	التفاصيل	العدد	نعم	النسبة لا	النسبة إلى حد ما	النسبة
١.	هل لديك إلمام بالقواعد المحاسبية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية.	٢٨	١٣	٥٧%	٥	١٧%
٢.	هل هذه القواعد والمعايير المحاسبية مطبقة من قبل الإدارة التي تعمل فيها.	٢٨	١٠	٣٦%	٧	٢٥%
٣.	برأيك هل تطبيقها أدى إلى تحسين العمل المحاسبي في الإدارة التي تعمل فيها.	٢٨	١٢	٤٣%	٦	٢١%
٤.	هل يؤثر تطبيق القواعد المحلية في تحسين جودة الإداء المحاسبي .	٢٨	١٥	٥٤%	٥	١٧%
٥.	هل يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة مخرجات العمل المحاسبي.	٢٨	٢١	٧٥%	—	—

تعد القواعد المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية إرشادات عامة لمساعدة المحاسبين على تنفيذ الأعمال المناطة بهم وإستخراج نتائج أعمال الوحدة الإقتصادية ومركزها المالي ، التي يتوجب على المحاسبين تطبيقها والإلتزام بها. وكانت الإجابات على أسئلة هذا المحور تتراوح بين (٣٦—٧٥)% وكانت نسبة الذين ينفقو إلى حداً ما تتراوح بين (٢٥—٣٩)% أما الأفراد الذين كانت إجاباتهم بالنفي فتتراوح نسبتهم بين (١٧—٢٥)% وتعد هذه النسبة كبيرة

خاصة وأن الأفراد الخاضعين للإستبانة هم من الحاصلين على شهادة البكلوريوس وشهادات عليا .

ج - العوامل المؤثرة في جودة الأداء المحاسبي المستخلصة من تحليل الإستبيان*

إستكمالاً لتحديد العوامل المؤثرة في جودة الإداء المحاسبي وترتيب أولوياتها إستناداً إلى نتائج تحليل أسئلة الإستبيان المتفقة كان ترتيبها كالاتي:

١. القوانين والأنظمة والتعليمات الحاكمة للنشاط بنسبة (٨٩%) .
٢. التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين بنسبة (٨٢%) .
٣. نظام الرقابة الداخلية (الرقابة المحاسبية) بنسبة (٥٦%) .
٤. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بنسبة (٥١%) .
٥. تطبيق القواعد المحاسبية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية بنسبة (٥١%) .

الفصل الرابع

الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات

١. في ظل التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال المعاصرة فإن الامر يتطلب الإهتمام بالنتائج التي تقدمها المحاسبة من خلال الاهتمام بالتقارير المالية وجعلها تقدم إلى المستفيدين بجودة عالية تساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة .
٢. تعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من العوامل الأساسية لتوفير المعلومات وتحقق التوازن ما بين ما تريد الإدارة عرضه من جانب وما يريده المستفيد من جانب آخر وهذا من شأنه أن يرفع من جودة المعلومات المحاسبية .
٣. الإلتزام بالخصائص النوعية للمعلومات سيتم بشكل أفضل في ظل وجود قواعد ومعايير محاسبية جيدة وذلك من خلال تطويرها وجعلها تتناسب مع التطور الحاصل في بيئة الأعمال .
٤. أهمية إعداد التقارير المالية على وفق أسس ومعايير معتمدة ومعروفة تصدر من جهات مهنية متخصصة لأجل تحقيق الثقة في العمل المحاسبي وجعله يؤدي بجودة عالية .

* تم إحتساب النسبة الإجمالية لكل محور وذلك بقسمة مجموع النسب المتفقة للمحور على عدد الفقرات أو الاسئلة لكل محور.

٥. أن تطبيق الرقابة المحاسبية وتحقيق مآتهف له ومن خلال الوسائل التي تستخدمها الإدارة والمتمثلة بتسجيل العمليات وفقاً لنظام القيد المزدوج وإستخدام حسابات المراقبة وإستخدام موازين المراجعة الدورية فضلاً عن إعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وإتباع نظام المصادقات وإعتماد قيود التسوية من قبل موظف مخول ووجود نظام مستندي سليم متكامل وملائم لكل نشاط من أنشطة الوحدة يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق جودة العمل المحاسبي .

٦. أظهرت نتيجة عملية الإستبانة مايلي :

- أ- أن الإلتزام بتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات وتفسيرها بشكل واضح يؤدي إلى تحقيق جودة العمل المحاسبي إذ بلغت نسبة الأفراد التي كلنت إجاباتهم متفقة مع هذا المحور (٨٩%).
- ب- بلغت نسبة الإلتفاق مع محور التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين (٨٢%) وهي نسبة مؤثرة في جعل العمل المحاسبي عمل ذونائج جيدة فيما إذا تم زيادة تدريب المحاسبين وتطوير الممارسات المحاسبية وذلك من خلال إخضاعهم إلى دورات تدريبية وتطويرية لتعريفهم بالقوانين والأنظمة وآليات تطبيقها والقواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية .
- ج- أظهرت نتيجة الإلتفاق مع نظام الرقابة الداخلية (الرقابة المحاسبية) أن نسبة المتفقين مع هذا المحور بلغت (٥٦%) وهذه نسبة تعتبر ضعيفة خاصة وأن الخاضعين للإستبانة هم من المؤهلين علمياً وهذا يؤثر ضعف في عملية التدريب إذ يعد نظام الرقابة الداخلية الجيد والذي تتوفر فيه الخصائص الملائمة وخاصة ما يخص توافر الرقابة المحاسبية التي تعنى بتنفيذ العمليات و تسجيلها وعداد التقارير المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- د- أظهرت نتيجة الإستبانة إلتفاق بنسبة (٥١%) مع محور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تعد من اولى العوامل المؤثرة في جودة الاداء المحاسبي إذ أن المعلومات التي لا تتوفر فيها الخصائص النوعية من ملائمة وإمكانية الإعتماد عليها تؤدي إلى إعطاء تقارير لايمكن الإعتماد عليها وبالتالي تؤثر في إتخاذ القرار .
- هـ- أظهرت نتيجة الإستبانة ألتفاق بنسبة (٥١%) مع محور تطبيق القواعد المحاسبية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وهذه النتيجة تؤثر ضعفاً في الإلمام بالقواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية إذ أن الهدف منها هو توفير إرشادات عامة للمحاسبين لمواجهة المشاكل المحاسبية وكيفية الإفصاح عنها وتوصيلها إلى المستفيدين على شكل بيانات وتقارير مالية.

التوصيات

١. الاهتمام بالعمل المحاسبي من خلال تطوير العاملين في هذا المجال لمواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال وزيادة قدرة الادارات على إيصال تقاريرها عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بجودة عالية والتي تعد المنتج النهائي لعملية المحاسبة .
٢. حث الاقسام المحاسبية في تعزيز دور المعلومات المالية المقدمة من قبلها من خلال جعلها بالجودة العالية وتوافر الخصائص النوعية فيها عن طريق الالتزام بالموضوعية والحياد في تزويد الاطراف ذات العلاقة بالمعلومات وفي الوقت المناسب .
٣. تطوير القواعد المحاسبية المحلية والصادرة عن مجلس المعايير والقواعد المحاسبية الرقابية العراقية لتعزيز التقارير المالية التي تتناسب مع التطورات في المعايير المحاسبية والرقابية الدولية.
٤. العمل على الإسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية في حل المشكلات المحاسبية التي تواجهها الإدارات والوحدات الإقتصادية .
٥. العمل على تطوير نظام الرقابة الداخلية وخاصة الرقابة المحاسبية في الإدارات والوحدات الإقتصادية لما لتطبيقه من دور في الكشف والحد من عمليات الخطأ والغش في السجلات والتقارير المالية .
٦. العمل على زيادة الدورات التدريبية للمحاسبين وزيادة خبرتهم العلمية والعملية من خلال تشجيعهم على البحث والدراسة والانتماء إلى الجامعات والمؤسسات العلمية وإكمال دراستهم العليا لما لها من دور مهم في جعلهم يواكبون التطورات الحاصلة في المحاسبة .
٧. حث الإدارات على تطوير قوانينها وإنظمتها الداخلية التي تحدد من خلالها الصلاحيات والمسؤوليات والواجبات والالتزامات واليات أدا العمل المحاسبي .

المصادر

١. القرأن الكريم .
٢. الخطيب ، سمير كامل ، إدارة الجودة الشاملة والايزو " مدخل معاصر ، مكتبة مصر ودار المرتضى ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
٣. السيد ، ناظم حسن عبد ، "محاسبة الجودة " مدخل تحليلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
٤. لماذا معايير المحاسبة الدولية « مدونة صالح محمد القرا. mht
٥. الوقاد ، سامي محمد ، المحاسبة المتوسطة ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠١١ .

٦. كيسو ،دونالد جبيري ، المحاسبة المتوسطة ،الجزء الاول ، دار المريخ للنشر ،١٩٩٩.
٧. حنان ،رضوان حلوة ، تطور الفكر المحاسبي ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠١.
٨. النظام المحاسبي الموحد ، ديوان الرقابة المالية ، بغداد ، ٢٠١١.
٩. موسكوف ،ستيفن .أ.، سيكمن، مارك .ج،نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات ، دار المريخ ، ٢٠٠٢.
١٠. ديوان الرقابة المالية، دائرة الشؤون الفنية والدراسات، مجلس معايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق، دليل التدقيق العراقي رقم (٤)، لسنة /٢٠٠٥.
١١. جمعة، احمد حلمي، "المدخل الى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
١٢. توماس، وليم، امرسونهنكي، "المراجعة بين النظرية والتدقيق"، ترجمة: احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر والطباعة، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩.
١٣. الالوسي، حازم هاشم، "الطريق الى علم المراجعة والتدقيق، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٣.
١٤. الصحن، عبد الفتاح محمد، راشد رجب السيد درويش، "أصول المراجعة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
١٥. عبد الله، خالد امين، "علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٤.
١٦. المطارنة، غسان فلاح، "تدقيق الحسابات المعاصر"، الناحية النظرية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.
١٧. عثمان، عبد الرزاق محمد، "اصول التدقيق والرقابة الداخلية"، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٩.
١٨. السرايا، محمد السيد، سعيد كامل، "المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبية القومية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠١.
١٩. قاسم، عبد الرزاق محمد، "تحليل وتصميم المعلومات المحاسبية"، دار الثقافة للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.
٢٠. مظهر، فريدة فائق، تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة للنقل البري، بحث دبلوم عالي في مراقبة الحسابات، ٢٠٠٠.

٢١. الجعارات ، خالد جمال، "معايير التقارير المالية الدولية ٢٠٠٧"، (٢٠٠٨)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان.
٢٢. شرويدر، ريتشارد، وآخرون، "نظرية المحاسبة" تعريب، خالد علي احمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، (٢٠٠٦)، دار المريخ للنشر، الرياض.
٢٣. نور، احمد محمد، السيد ، شحاته، "مبادئ المحاسبة المالية" ، (٢٠٠٨)، الدار الجامعية - الاسكندرية.

بسم الله الرحمن الرحيم

م/ إستمارة الإستبيان

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة إداء العمل المحاسبي وبالتالي فإن نتائج المحاسبة تؤثر على قرارات المستفيدين من تلك النتائج. وهذه العوامل هي المعايير المحاسبية المحلية والدولية ، التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين ، الخصائص النوعية للمعلومات ، نظام الرقابة الداخلية (الرقابة المحاسبية) .
الأستاذ الفاضل

إستمارة الإستبيان الموضوعية بين يديك جزءاً من متطلبات إستكمال البحث الموسوم (العوامل المؤثرة في تحسين جودة الإداء المحاسبي).

تود الباحثة الإجابة بـ (نعم أو لا أو إلى حد ما) على الأسئلة الموضوعية في المحاور التالية لتحديد مدى تأثير تلك العوامل على تحسين جودة العمل المحاسبي نأمل مراعاة الدقة والموضوعية في الإجابة ، كونها مخصصة لإغراض البحث العلمي وترجوا تكرمكم بعدم ترك أي أسئلة دون إجابة بغية الوصول إلى نتائج علمية سليمة. آملين حسن المشاركة في إنجاز هذا البحث..
مع فائق شكري وتقديري ...

الباحثة

زينب عبد الدائم مهدي

م.رئيس هيئة ديوان الرقابة

المالية

تعريف تساعدك في الإجابة على أسئلة الإستبانة

١. الجودة :أنها خصائص وأشكال المنتج أو الخدمة التي تستجيب لحاجات الزبائن الفعلية . وانها كل النشاطات الفعلية والمخطط لها لتوفير الثقة الكافية بالمنتج.

٢. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :هي صفات أساسية للمعلومات المالية وبالتالي يكون إستخدام هذه المعلومات من قبل الاطراف ذات العلاقة كأساس سليم ورشيد لإتخاذ القرارات .

٣. نظام الرقابة الداخلية: بأنه الخطة التنظيمية ومجموعة الطرق والأساليب التي بياناتها المحاسبية ورفع الكفاية الانتاجية وتشجيع الإلتزام بسياسات الإدارة .

٤. الرقابة المحاسبية : تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى إختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر ودرجة الإعتماد عليها.

جدول المحاور الأساسية لقائمة الإستبيان

المحور
المحور الأول :التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين
المحور الثاني:الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
المحور الثالث: الرقابة المحاسبية
المحور الرابع: القوانين والانتظمة والتعليمات الحاكمة للنشاط
المحور الخامس : تطبيق القواعد المحاسبية المحلية و المعايير الدولية

أولاً:-المعلومات العامة:-

١ - العنوان الوظيفي:- محاسب - مدقق

٢ - عدد سنوات العمل كمحاسب :- عدد سنوات العمل كمحقق

٣ - أعلى مؤهل علمي حصلت عليه:-

- بكالوريوس علوم محاسبية - دبلوم عالي مراقب حسابات

- ماجستير علوم محاسبية - محاسب قانوني بدرجة دكتوراه/

ثانياً :- أسئلة الإستبانة

إلى حدّ ما	لا	نعم	المحاور
			الأسئلة الفرعية لكل محور
			المحور الأول : التأهيل العلمي والعملّي للمحاسبين.
			١ - هل يتطلب من المحاسبين أن يتمتعوا بالتأهيل العلمي .
			٢ - هل يتطلب من المحاسبين أن يتمتعوا بالخبرة العملية لإداء الأعمال المناطة بهم .
			٣ - هل حصلت على تدريب ملائم خلال سنوات الخدمة
			٤ - هل شاركت بدورات تدريبية.
			٥ - هل يؤثر التدريب والتطوير في أصفاء الخبرة العملية والعلمية للمحاسبين .
			٦ - هل إستخدام الموظفين الأكفاء يؤدي إلى إعطاء نتائج سليمة تساعد في تطوير العمل المحاسبي و في إتخاذ القرارات.

			المحور الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ١ - هل تؤثر الخصائص النوعية للمعلومات على إتخاذ القرار ٢ - هل تعرف ماهي الخصائص النوعية للمعلومات ٣ - هل للمحاسبين أن يكونوا على معرفة تامة بالخصائص النوعية للمعلومات وتأثيرها في عملية إتخاذ القرار . ٤ - هل لهذه الخصائص تأثير على المعلومات المحاسبية التي تقدمها الإدارة التي تعمل فيها ٥ - هل تؤثر المعلومات المحاسبية الجيدة (التي تتوفر فيها الخصائص الرئيسية والفرعية للمعلومات) في تحسين إداء وجودة العمل المحاسبي .
			المحور الثالث : نظام الرقابة الداخلية (الرقابة المحاسبية) ١ . هل تعرف ماهو نظام الرقابة الداخلية . ٢ . هل ان الإدارة التي تعمل فيها لديها نظام رقابة داخلية . ٣ . هل الإدارة التي تعمل فيها ملتزمة بنظام رقابة داخلية. ٤ . هل يعد نظام الرقابة الداخلية مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الادارة التي تكفل تحقيق أهداف الوحدة وتضمن التنفيذ المنظم والعملي للعمليات، بما في ذلك الإلتزام بالسياسات الإدارية والمحافظة على الموجودات وإكتشاف ومنع الاخطاء ودقة القيد وإكمال السجلات، وتهيئة البيانات المالية المطلوبة، والمعمول عليها وفي الوقت المناسب. ٥ . هل تعرف ماهي الرقابة المحاسبية . ٦ . هل مطبقة هذه الرقابة في الإدارة التي تعمل فيها . ٧ . هل تؤدي الرقابة المحاسبية إلى توفير التأكيد المعقول من أن تنفيذ العمليات تتم طبقاً للتفويض العام أو

			الخاص للسلطة، وتسجيل العمليات بشكل يسمح بإعداد التقارير المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) فضلاً عن المساءلة المحاسبية عن الموجودات وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين الإداء المحاسبي. ٨. هل أن الوسائل التي تستخدمها الإدارة والمتمثلة بتسجيل العمليات وفقاً لنظام القيد المزدوج ، إستخدام حسابات المراقبة، إستخدام موازين المراجعة الدورية. إعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، إتباع نظام المصادقات وإعتماد قيود التسوية من قبل موظف مخول ووجود نظام مستندي سليم متكامل وملانم لكل نشاط من أنشطة الوحدة تؤدي إلى لتحقيق أهداف الرقابة المحاسبية.
			المحور الرابع : القوانين والإنظمة والتعليمات الحاكمة للنشاط. ١- تساعد القوانين والإنظمة والتعليمات التي يمكن تفسيرها بصورة صحيحة في تطوير العمل المحاسبي . ٢- القوانين والإنظمة الداخلية للمنشآت تساعد في جعل العمل المحاسبي يؤدي بصورة سليمة . ٣- الإنظمة المحاسبية (النظام المحاسبي الموحد والنظام المحاسبي الحكومي) التي تطبق بصورة صحيحة ومن قبل موظفين أكفاء تؤثر في جودة العمل المحاسبي . ٤- هل الإدارة التي تعمل فيها لديها قانون خاص ٥- هل الإدارة التي تعمل فيها لديها نظام داخلي . ٦- هل تعمل الإدارة التي تعمل فيها وفق القوانين والإنظمة والتعليمات. ٧- هل تطبق الإدارة التي تعمل فيها نظام مسك الدفاتر التجارية .
			المحور الخامس : تطبيق القواعد المحاسبية المحلية و المعايير الدولية.

			١ . هل لديك إلمام بالقواعد المحاسبية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية. ٢ . هل هذه القواعد والمعايير المحاسبية مطبقة من قبل الإدارة التي تعمل فيها . ٣ . برأيك هل تطبيقها أدى إلى تحسين العمل المحاسبي في الإدارة التي تعمل فيها . ٤ . هل يؤثر تطبيق القواعد المحلية في تحسين جودة الإداء المحاسبي . ٥ . هل يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة مخرجات العمل المحاسبي.
--	--	--	---